أسعار الخضروات واللحوم.. على صفيح ساخن

يجد التجار المتلاعبون بأسعار اللحوم والخضروات في رمضان فرصة سانحة لجشعهم مستغلين انعدام الرقابة وغياب القانون والفوضى السعرية هنا وهناك فكل له قانونه أضف إلى ذلك ما تحمله تلك المنتجات من تلاعب في جودتها وصحتها بأغلفة وأرقام مزورة تغفل عنها الرقابة.

«الثورة» نزلت إلى الشارع لمعرفة حال المواطنين مع أسعار الخضروات واللحوم في رمضان وتباينت الآراء ولكنها صبت في مجرى واحد وهو ارتفاع أسعارها وغياب الرقابة على الأسواق التجارية.

تحقيق/ أسماء حيدر البزاز

يقول أكرم الغويزي- موظف: إن شهر رمضان المبارك يعد من المناسبات السنوية المهمة لما يوجد به من عادات وتقاليد متمثلة في الغرائم وموائد الرحمن لذلك فمصاريف الإنفاق على الطعام والشراب متزايدة وتفوق معدلاتها في الشهور العادية وهو ما يدفع المواطن إلى اللجوء لأحد الخيارين أما الاقتراض أو الإدخار من قبل وفي ظل ضعف الإقراض لأن ظروف المواطنين غالباً واحدة يبقى مبدأ الإدخار هو أهم الحلول المفروضة على المواطن لتغطية مصاريفه الإضافية في هذا الشهر إلا أن الطمع والجشع في السوق المحلية وما تعانيه أسواق الخضروات واللحوم على وجه التحديد يُنبأ بفوضى أسعار نظراً لعدم وجود تسعيرة للسلع وهو ما ساهم في جشع التجار وزيادة تلاعبهم.

مبررات الجشع

> صفوان الشرحي- موظف بوزارة الصحة- يقول: معاشي لا يساوي شيئا أمام طمع المتلاعبين الذين يأتوننا كل يوم بسعر تحت قائمة من المبررات «لا توجد أمطار- المياه معدومة- حق العمال- أسعار البنزين- إيجار المحل- الخضروات معدومة- هذا سعر السوق.... إلخ» كل يوم يصطنعون أعذاراً واهية للضحك على ذقون الناس.

وأضاف الشرحي: لو وجد الضمير الإنساني والوازع الديني لدى هؤلاء التجار بمختلف أصنافهم لتلاشت ظاهرة التلاعب لكن في هذه الحالة مهما وجدت الرقابة والمتابعة من الجهات المختصة فالتجار المتلاعبون كثر وما غياب الرقابة سوى الضوء الأخضر لتماديهم.

ويوافقه بذلك محمد دهاق - أعمال حرة- مضيفاً: مع هذه الموجة السعرية عزفنا عن اللحوم إلى الدقة البقري المثلج والذي كان نصف الكيلو قبل رمضان بـ600 ريال وارتفع مع أول يوم في رمضان إلى 800 ريال والكيلو بطاط من 200 ريال إلى 400 ريال.

شطارة السوق

> وبالمقابل كان رد التجار متبايناً بين النفي والتعليل حيث أفادنا الأخ عبدالرحمن النوم- صاحب محل لبيع اللحوم بالقول: بالعكس تماماً ليس ما قاله المواطنون صحيحا فالأسعار ثابتة كما هي ولم نرفعها فكيلو اللحم العجل هو بنفس السعر يتراوح ما بين 2000-1800 ريال والغنمي سعره 2200 ريال لا زيادة ولا نقصان نفس سعر الجملة التي نستوردها من مناطق ريدة وعمران ومنطقة المراوعة.

وأما محمد الكنان- بائع- يقول: إن أسعار السوق غير ثابتة فكل يوم له سعره ونحن أول المتأثرين بسعر السوق ولا نرضى لأنفسنا أن نبيع بخسارة فأينما مشت موجة السوق واكبناها.

ومن جهته أوضح محمد مثنى- صاحب محل خضروات- أن الخضروات هذا العام متوفرة بشكل كبير ولا حاجة لرفع أسعارها بل إننا نجري تخفيضات هائلة لكسب الزبائن.

ويوافقه في ذلك سامي محمد معياد- نائب مدير عام سوق شميلة التجاري قائلاً: مع بداية هذا الشهر تحتل المواد الغذائية والخضروات واللحوم المرتبة الأولى في الاستهلاك ويزداد الإقبال عليها يوما بعد آخر وبالمقابل نحن نحرص على إقامة تخفيضات ومسابقات وجوائز مالية وعينية لتشجيع الأسر على التسوق والشراء وكسب ثقة المستهلك اليمني وهذا ما أراه حادثا في الأسواق والمولات التجارية بإتباعها سياسة التخفيض.

وهو نفس الحديث الذي أفادنا به مطهر الذيفاني- صاحب مجمع الذيفاني التجاري.

مجرد قوانين

وعن الرقابة في الأسواق والمحلات التجارية أوضح المحامي والمستشار القانوني الدكتور خالد الغيثي: إن وزارة الصناعة والتجارة تختص بالرقابة على أسعار السلع التموينية ولدينا قانون خاص بالتموين الصادر برقم (24) لسنة1990م وتعديلاته والذي أنيط بوزارة التموين والتجارة (سابقاً وزارة الصناعة والتجارة حالياً) تنظيم أسعار السلع التموينية والرقابة عليها واعتبر القانون في المادة (15) أن مخالفة التسعيرة المقرة من قبل الوزارة أو الامتناع عن وضع قوائم الأسعار في أماكن ظاهرة مخالفات تموينية، إلا أن الواقع أن أحكام القانون لا تطبق تنظيمها للعرض والطلب عليها أي ترك تحديد أسعارها للتجار كما أن وضع قائمة بأسعار السلع التموينية بمكان ظاهر أمر لا يتم تطبيقه وعدم تحديد سعر موحد للسلع من قبل الوزارة فإننا نجد اختلاف الأسعار من تاجر إلى آخر وتتغير الأسعار حسب العرض والطلب.

مبيناً: في شهر رمضان ونظراً للإقبال على شراء السلع الغذائية وخاصة الخضروات واللحوم ترتفع أسعارها بشكل كبير في ظل عدم قيام الجهات المختصة بمهامها والرقابة على ذلك وهو ما يكبد المواطن اليمني الذي يعاني أساسا من عدم قدرته على توفير احتياجاته الأساسية فتتضاعف معاناته، وكثير من ذوي الدخل المحدود لا يستطيعون شراء اللحوم والفاكهة والخضروات نظراً لارتفاع أسعارها وعدم قدرتهم على شرائها.

ومن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي تقول لنا جميلة محمد العثماني: بسبب زيادة الطلب على السلع في رمضان ترتفع الأسعار بشكل كبير جداً خاصة إذا ما كان المعروض نادر الوجود أو محدودية العثور عليه حتى مع وجود البضائع وتوفرها قد تؤدي القوة الاحتكارية للأسواق إلى رفع الأسعار ولعدم وجود الرقابة السعرية من قبل الدولة يؤدي هذا إلى أن كل تاجر يرفع الأسعار كما يحلو له حتى وإن كان المعروض منتشراً بكثرة ويستغلون حاجة الناس من أجل تحقيق أرباح كبيرة خاصة في أوقات مناسباتية كهذه.!!

منتهية بملصقات جديدة

الأخ فضل منصور- رئيس جمعية حماية المستهلك: لاشك أنه مع حلول شهر رمضان الكريم تجد أن حركة السوق في نشاط دائم وإقبال لا مثيل له لاقتناء الكثير من السلع الضرورية وغير الضرورية ،ولو لمسنا أسعار الخضروات واللحوم لوجدنا فيها بلاعب كبير بأسعارها وجودتها من قبل ضعفاء النفوس الذين يستغلون حاجة المواطن إليها والظروف الاقتصادية للأسر المقدمة على طلبها، فيقوم بعض أولئك التجار أما برفع أسعارها بشكل فوضوي وعشوائي أو عرض سلع مغشوشة أو منتهية في إطار ملصقات جديدة وعرضها بلا ضمير ولا رادع رقابي، مستغلين نوم الرقابة التي وإن وجدت فإنها توجد على استحياء في بعض الأسواق.

> **للأسواق قانونها الخاص في رمضان.. والمواطن لا يجد جهة تقول كفى**

> **رئيس جمعية حماية المستهلك يتساءل : أين هي الرقابة؟**

> **لحوم تذبح بطرق تخلو من أدنى معايير الصحة وفي أماكن ملوثة**

أثقال إلى أثقالهم!!

ويتساءل في الوقت ذاته: أين هو دور الرقابة في متابعة استيراد البطاط والطماط وأنواع الخضروات من حيث جودتها والمبيدات المستخدمة واللحوم التي تباع هنا وهناك ومدى صحتها وسلامة تناولها بفحصها عن طريق أطباء بيطريين ومراقبة آلية الذبح وكيف تتم في المسالخ والتي قد تكون معظمها ملوثة لتضاف كارثة الغش وعدم الجودة إلى كارثة الارتفاع السعري الذي يثقل كاهل المواطن البسيط.

وتطرق منصور في حديثه إلى الدور الذي تلعبه جمعية حماية المستهلك بخصوص هذه القضية عن طريق نقل شكاوى المواطنين من التجار المتلاعبين بأسعار الخضروات واللحوم إلى أجهزة الدولة المعنية كوزارة الصناعة والتجارة ووزارة الصناعة بواسطة أعضاء الجمعية المتواجدين في عدد من الأسواق للمراقبة والمتابعة ورفع المخالفات بالإضافة إلى شن حملة إعلامية للتحذير والتوعية المجتمعية بضرورة التبليغ عن المتلاعبين بالأسعار والمنتجات والتي قد تؤدي إلى الوفاة.